

منح الجليل شرح على مختصر سيد خليل

ثم السنة الثالثة للإحرام ركعتان إن كان الوقت يتنفل فيه وإلا آخر إليه إلا الخائف والمراهق فيحرمان بلا ركوع خلافا للداودي إذ قول المصنف فيما مر ومنع نفل إلخ ولم يستثن ركعتي الإحرام يفيد منعهما كغيرهما والفرض أي إحدى الصلوات الخمس مجزئ عن ركعتي الإحرام في حصول السنة يحرم بضم فسكون أي ينوي الحج أو العمرة الراكب إذا استوى مركوبه قائما لا قبل قيامه ويحتمل جعل فاعل استوى ضمير الراكب على دابته وهي قائمة ولا يتوقف على سيرها لا قبل قيامهما إذ لا يقال استوى عليها إلا إذا قامت للسير وفيه تلميح لقوله تعالى إذا استويتم عليه والماشي في الحج يحرم إذا مشى أي شرع في المشي ولا يؤخر حتى يخرج إلى البداء هذا هو المشهور لخبر الموطأ أنه صلى الله عليه وسلم صلى في مسجد ذي الحليفة فلما استوت به راحلته أهل وجري به العمل وهذا على جهة الأولوية فإن أحرم قبل ذلك فلا شيء عليه و السنة الرابعة تلبية أي مقارنتها للإحرام واتصالها به فإن فصلها فاته السنة وإن طال لزمه دم وسيقول وإن تركت أوله قدم إن طال فلا منافاة بينه وبين ما هنا من السنة فلو قال واتصال تلبية بإحرام وإلا قدم إن طال فصلها منه كتركها لكان أظهر واستغنى عما يأتي طفي كون التلبية سنة نحوه لعياض في قواعده وحكاة في إكماله فقال قال شيوخنا التلبية عندنا مسنونة وقال ابن عرفة تلبيته سنة من ابتدائه وقال الفاكهاني في شرح الرسالة التلبية عندنا سنة ومثله للقلشاني وجعل الحط اتصالها بالإحرام من غير فصل هو السنة وأما هي نفسها فواجبة ويجب أيضا أن لا يفصل بينها وبين الإحرام بطويل ثم قال وأما عدها من السنن ففيه تجوز وتبعه عج وهو خلاف ظاهر كلام المصنف أداه لذلك ما سبق في التجرد أن الدم ينافي السنية وتقدم جوابه